Kuwaiti Citizen's Awareness of the Importance of Political Participation in Deterring Political Violence

Yousuf G. Ali
Hussain M. Al-Fadhli

Abstract: The purpose of this study is to explore the attitudes of Kuwaitis toward the causes of political violence and to assess their level of awareness of such a problem with particular emphasis on political participation as a mechanism of political stability. Researchers used a random sample of 1,450 males and females with different age groups coming from the six governorates of Kuwait. In consistence with the political socialization theoretical approach and related literature, the study included several hypotheses focusing on the relationship between political participation as dependent variable and some other independent variables such as gender, age, level of education, family income, social involvement and networking, organization membership, sect, degree of religiosity, and level of cultural, sectarian, and tribal tolerance. Descriptive and regression statistical analysis were used to analyze data. The findings of the study revealed that the majority of respondents showed a greater awareness of the nature and causes of political violence. Furthermore, statistically significant differences were found between the dependent variable, political participation, and some other independent variables. Findings indicated that well-to-do male Sunni adults who are more religious, more tolerant, and more involved in civic affairs, are likely to be aware of the importance of political participation and viewing it as a critical mechanism to deter the political violence phenomenon. The study also found a significant difference between males and females in terms of involvement in society's civic affairs. Finally, the study concluded with some policy recommendations.

Keywords: Political violence, Political culture, Political socialization, Political participation, Tolerance, Political awareness, Prejudice, Political stability, Tribalism, Sectarianism.

وعي المواطن الكويتي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي

يوسف غلوم علي(*)
حسين محمد الفضلي(**)

ملخص: هدفت الدراسة إلى استقصاء اتجاهات الكويتيين نحو أسباب العنف السياسي ومعرفة مدى وعيهم بهذه المشكلة مع التركيز على أهمية المشاركة السياسية آلية للاستقرار السياسي. واعتمد الباحثان في دراستهما على عينة عشوائية بلغت 1450 مواطناً ومواطنة، من مختلف الفئات العمرية موزعة على المحافظات الست في الكويت. وفي ضوء التنشئة السياسية إطاراً نظرياً للدراسة والأدبيات المتعلقة بموضوع البحث فقد تضمنت الدراسة مجموعة من الفروض حول تأثير النوع والعمر والمستوى التعليمي والدخل والتواصل الاجتماعي والعضوية بمؤسسات المجتمع المدني والمذهب ودرجة التدين والتسامح الثقافي والطائفي والقبلي كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع، المشاركة السياسية. واعتمد الباحثان منهج المسح بالعينة واستخدام الأسلوب الوصفي ومعادلة الانحدار في تحليل بيانات الدراسة. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج؛ حيث أبدى أغلب أفراد العينة المدروسة وعياً كبيراً بطبيعة العنف السياسي ومسبباته. كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دالة إحصائية بين المشاركة السياسية وبعض المتغيرات المستقلة؛ فالذكور الأكبر سناً من ميسوري الحال ومن أتباع المذهب السني والأكثر تديناً بمفهومه الدعوي والأكثر تسامحاً وتواصلاً ومشاركة في مؤسسات المجتمع المدني يكونون أكثر وعياً بأهمية المشاركة السياسية آليات أساسية لكبح ظاهرة العنف السياسي.

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
yousuf_ali@hotmail.com.

(**) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
hussain_alfadhli@hotmail.com

كما أظهرت الدراسة بعض الفروقات بين الذكور والإناث خاصة ما يتعلق بقضايا التواصل الاجتماعي والمشاركة في شؤون المجتمع. وعلى ضوء هذه النتائج قامت الدراسة بطرح بعض التوصيات والمقترحات.

المصطلحات الأساسية: العنف السياسي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التسامح، الوعي السياسي، الاستقرار السياسي، القبلية، الطائفية.

المقدمة:

لم يحظ موضوع بحثي مُعاصر باهتمام كبير من الباحثين كما حظي موضوع العنف والعنف السياسي في العصر الحاضر. فقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة. ولم يأت هذا الاهتمام نتيجة لاهتمام المراكز والمؤسسات البحثية والمنظمات العلمية المختلفة سواء كانت محلية أم إقليمية أم دولية فحسب بل نتيجة لتزايد صور العنف وأشكاله ودخوله بقوة في دائرة الحياة اليومية؛ حيث تحول إلى ظاهرة شكلت نسقاً من أنساق التفاعل اليومي بين الناس، ولعل أحداث الربيع العربي مثالاً حياً لذلك.

ويعد بروز مظاهر العنف السياسي المتكررة في مجتمعات اليوم بكل أشكاله وتعدد أسبابه مؤشراً يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي تُشكل تحديات مجتمعية، تتمثل في اختلال العلاقة بين الدولة والمواطن من خلال القصور في دور السياسات الحكومية في التنمية البشرية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة خاصة، هذا، بالإضافة إلى عدم فاعلية سياساتها المؤسسية في إيجاد روح المواطنة من خلال المشاركة وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات والالتزامات التي حددها الدستور؛ الأمر الذي يُحقق وحدة المجتمع وتماسكه وتنميته وتقدمه. وبهذا يمكن فهم مسألة العنف السياسي من خلال إطار أكبر وهو إطار التنمية السياسية، التي تعني التعبئة السياسية للجماهير؛ لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية (غدنز، 2005). فالدولة – بوصفها جهازاً إدارياً وسياسياً كبيراً – تتكون عادة من عدة مؤسسات مترابطة وفق أطر قانونية معينة تحدد من خلالها أنماط العلاقات فيما بينها وبين المواطن من جهة أو بين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى، وهي تؤدي دوراً بارزاً في تخفيف حدة العنف والتوترات السياسية، وذلك عن طريق إيجاد قنوات للمُشاركة في صُنع القرار والرقابة والعمل على تحقيق المساواة وفرض ثقافة التسامح واحترام الآخر، وتقبل اختلاف

الانتماءات السياسية والاجتماعية وتعدد الآراء والأفكار، ونشر الوعي بحقوق المواطن وواجباته وإرساء الحريات وخاصة حُرية الرأي.

وفي هذا السياق فإن العنف السياسي – بأشكاله وصوره – بين فئات المجتمع أو بين بعض الفئات والدولة – سواء بشكله اللفظي أو المادي – يُعد من الظواهر والدلالات التي تتحول مع مرور الزمن إلى مُشكلات اجتماعية مُلحّة تتطلب الرصد والتحليل والتفسير للعوامل المؤثرة في نشوئها والتداعيات السلبية المُصاحبة لها؛ مما يستوجب العمل على إيجاد الآليات الفاعلة التي تحد من هذه التداعيات على بنية المجتمع واستقراره.

ويتردد استخدام مفهوم العنف السياسي كثيراً في أدبيات ماهية المجتمع المدني المتمثلة بمفاهيم المواطنة وسيادة القانون والمشاركة السياسية والديموقراطية والانتقال السلمي للسلطة؛ إذ يعتبر اللجوء للعنف تحدياً لاستقرار المجتمع المدني وشرعيته (الأسود، 2003؛ إبراهيم، 1999). وإذا كان مفهوم المواطنة يهتم بتحديد موقع الفرد في علاقته مع الدولة من زاوية الحقوق والواجبات، فإنه يُمكن القول إن ميزان الحقوق والواجبات قد مر بمراحل مُتعددة ومضطربة قبل وصوله إلى نقطة التوازن التي تُحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي.

ويكون هذا الميزان لمصلحة الدولة في بداية نشأتها؛ حيث تكون الواجبات التي يفترض أن يلتزم بها الفرد أكثر من الحقوق التي يتمتع بها نتيجة للانتماء وقوانين الدولة (علي، 2013). ومع تطور الدولة وتزايد برامج التنمية الاجتماعية – وخاصة التعليم – ونمو مجالات العمل والأنشطة الاقتصادية يبدأ الفرد في المُطالبة بحقوق أكثر مما يحصل عليه، منها حق المُشاركة السياسية، وعند رفض الدولة لتلك المطالب تبرز علاقات التوتر والصراع ومشاعر اللاثقة بين المواطن والدولة ويزداد سقف المطالبة بمزيد من الحقوق والمكاسب السياسية. وبمرور الزمن قد يتطور الصراع إلى عُنف سياسي متبادل بين الدولة ومعارضي سياساتها.

ويهدف استخدام العنف عادة إلى إيجاد حالة جديدة من التوازن في عملية توزيع القوة في المجتمع. فعند اختلال العلاقة بين الدولة ومواطنيها – بانتهاج سياسات سلبية في التنمية البشرية وإعاقة تجسيد مفهوم المواطنة بتقليص دور المواطن في المُشاركة في صُنع القرار في مختلف المجالات وعلى مستويات كبيرة

في الدولة – قد تضطر بعض القوى المعارضة إلى استخدام العنف لتصحيح مثل هذا الاختلال. فالدولة التي تفشل في إعطاء الفُرص الكاملة لنمو المواطنة تقع عادة فريسة لحُكم الأقلية أو سيطرة فئة نخبوية على الموارد والمصادر الرئيسة في المجتمع دون مشاركة قطاعات كبيرة في المجتمع في الحصول على حقوقهم من هذه الموارد؛ الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية نحو الدولة وانكفائهم في تعزيز ولاءاتهم لهوياتهم الفرعية. كما أشارت بعض الدراسات الاجتماعية (إبراهيم، 1992؛ الكواري، 2003؛ قلادة، 2000؛ محمود، 2011) إلى أن عدم اكتمال نمو الدولة أو ضعفها قد يدفع بعض الجماعات (القبيلة، العشيرة، الطائفة...) إلى أن تُشكل من نفسها مصدراً للولاء والانتماء على حساب الدولة، ومن الممكن أن يؤدي بروز هذه الجماعات بدرجة معينة إلى تراجع وجود الدولة، ومن ثم تراجع المواطنة ذاتها.

وقد تتجلى ظاهرة تراجع الدولة في تحقيق واقع المواطنة في بعض المجتمعات حين تبرز هويات وكيانات أقل من الدولة، ويكون وجودها طاغياً يؤدي إلى ضعف الدولة وتآكلها، ومن هُنا يحدث الصراع بين هذه الهويات والكيانات التي تؤدي كُل منها دورها المؤثر في تحديد واجبات أفراد المجتمع والتزاماتهم؛ لكي تشكل مرجعياتهم أو أُطرهم الاجتماعية، وهذا ما يُطلق عليه البعض المواطنة المُزاحة (قلادة، 2000؛ إبراهيم، 1992). وبهذا جاء ارتباط مفهوم المواطنة بالديمقراطية كمؤشر أساسي من مؤشرات استقرار المجتمع المدني. فالديمقراطية تعني تأكيد مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس (الدوري، 1984).

وقد شهد العالم العربي في السنوات القليلة الماضية حراكاً سياسياً كبيراً سمي بالربيع العربي؛ حيث قامت فيه بعض الشعوب العربية بالانتفاض على أنظمتها السياسية وطالبت بالقضاء على الفساد واحتكار السلطة وإرساء مبادئ العدالة والمساواة والديموقراطية وحق المشاركة السياسية. وقد كان العنف السياسي سمة بارزة في هذا الحراك سواء من قبل الأنظمة الحاكمة التي لجأت إلى استخدام العنف المفرط في قمع التحرك الشعبي السلمي أو من قبل الشعوب نفسها

باللجوء إلى حمل السلاح بل حتى الاستعانة بقوى خارجية للإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية، كما حصل في ليبيا سنة 2011 أو كما يحدث حالياً في سوريا.

ولا تخلو مجتمعات دول الخليج العربي من مظاهر الحراك الشعبي إلا أنها تبقى أكثر استقراراً مقارنة بالأنظمة العربية الأخرى لعدة اعتبارات، منها استناد الأنظمة السياسية في هذه المنطقة – في شرعيتها – إلى الإرث الديني والقبلي لشعوبها (Hudson, 1977; Menaldo, 2012) ولتمتعها بثروات نفطية قادرة على تغطية تكاليف التنمية الاجتماعية الشاملة ورفع المستوى المعيشي لمواطنيها، هذا، بالإضافة إلى الانفتاح التدريجي لحكام هذه المنطقة بفتح قنوات للمشاركة السياسية الجزئية فضلاً عن استقرار الأمن الإقليمي لهذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية بفعل اهتمام ومصالح الدول الكبرى بها وتوفير الحماية الدولية لها (Yom, 2012).

وقد برزت مظاهر الحراك الشعبي وبدرجات متفاوتة في دول الخليج العربي. وعلى إثر أحداث سبتمبر سنة 2001 بدأت مظاهر العنف السياسي في المملكة العربية السعودية متمثلاً بدور تنظيم القاعدة إلى أن خفت حدته مع بدايات حراك الربيع العربي وبروز تيار الإخوان المسلمين وبعض التيارات الليبرالية المطالبة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في المملكة والقضاء على الفساد الإداري، ومن ثم مطالبة بعض الأقليات المذهبية في المنطقة الشرقية بحقوق المواطنة وتكافؤ الفرص تزامناً مع حراك القوى السياسية السلمية في البحرين ومطالبتها بمزيد من الحريات والمشاركة السياسية الكاملة. كما شهدت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر حراكاً سلمياً مماثلاً. وتعتبر الكويت من أقدم دول المنطقة عهداً بالمشاركة السياسية؛ حيث كانت أول دولة خليجية تمارس الحياة البرلمانية بعد استقلالها سنة 1961. وعلى الرغم من هذا التاريخ البرلماني الطويل نجد أنها قد شهدت مؤخراً حراكاً شعبياً، تمثل بمطالبة فئة "البدون" – وهي فئة يزيد عددها على مائة ألف مواطن ممن لا يحملون الجنسية الكويتية – بحقوق المواطنة الكاملة، وببروز معارضة سياسية متمثلة في بعض التيارات الدينية والوطنية، التي قاطعت الانخراط في العملية السياسية نتيجة لرفضها فكرة الصوت الواحد في البرلمان الكويتي، التي أقرها أمير البلاد مؤخراً والمطالبة بإمارة دستورية وبحكومة منتخبة. وقد تجسد الحراك الشعبي السلمي لفئة "البدون" وحراك المعارضة الكويتية في شكل مظاهرات ومسيرات بين الفينة والأخرى خلال العامين

الماضيين، وقد جوبهت من قبل قوات الأمن بردعها دون وقوع ضحايا تذكر والاكتفاء بالقبض على بعض أفراد الحراك والحكم عليهم إما بالحبس الإداري المؤقت وإما بتحويلهم للقضاء الكويتي.

وأشار عبدالعزيز الحيص (2014) في دراسته عن كيفية إدارة دول الخليج العربي وردة فعلها نحو أحداث الربيع العربي وتداعياته بأنها قد جاءت متلكئة؛ إذ لا توجد دلائل ومعطيات باتباع هذه الدول خطوات فعلية وجادة بإيجاد إصلاح سياسي دستوري كإقرار التعددية والمشاركة الشعبية الفاعلة ورفع سقف الحريات؛ وذلك لكونها لم تواجه تحديات ذات مستوى مرتفع يدفعها للمراجعة والعمل الحثيث على التغيير والإصلاح الديموقراطي. فقد آثرت هذه الأنظمة الركون إلى الحفاظ على النسق التقليدي في الحكم واللجوء إلى الحلول الأمنية والتصرف حيال الأزمات من منطق ردود الأفعال.

أهداف الدراسة:

حاولت بعض الدراسات العلمية تفسير ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ومجتمعات أخرى بربطها بعدة أسباب تتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أو بسبب عملية التحديث والحداثة أو التبعية الاقتصادية أو الحرمان النسبي والعدالة الاجتماعية (Urdal, 2006, ؛Kaye, Wehrey, Grant, & Stahl, 2008 Piazza, 2008؛ إبراهيم، 1999). وتهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أهمية دور الثقافة والتنشئة السياسية في تشكيل وعي المواطن بأسباب ظاهرة العنف السياسي مع التركيز على المشاركة السياسية بوصفها إحدى الآليات الفاعلة في الحد من الظاهرة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وتكمن أهمية الدراسة في جانبها التطبيقي في اعتمادها على معرفة رأي عينة عشوائية من المواطنين الكويتيين إزاء ظاهرة العُنف السياسي بشكل عام والعوامل المُسببة والتداعيات المُصاحبة لها، وهو ما يثري الجانب النظري وأدبيات البحث من جهة، كما سيضيف أبعاداً عملية لبلورة الآليات المُقترحة للحد من تأثيراتها السلبية، من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة الميدانية تحليلية في جوهرها وستعكس نتائجها طبيعة بناء المجتمع الكويتي في العصر الحديث ومستوى وعيه بظاهرة العنف السياسي من قبل أفراد عينة البحث، الذين يعيشون في مجتمع يتسم بالاستقرارالسياسي في ظل ظروف إقليمية متوترة. وستركز في تحليلها أيضاً على

أهمية بعض المتغيرات المتعلقة بمكانة الأفراد وخلفياتهم السياسية والدينية وأثرها في تشكيل حالة الوعي بالظاهرة المدروسة، هذا، بالإضافة إلى أنها ستشكل نواة لدراسات مقارنة في مجتمعات عربية أخرى.

تساؤلات الدراسة:

تُثير مُشكلة البحث كثيراً من التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، ويُمكن صياغتها وطرحها على النحو التالي:

1 – ما العوامل المُسببة لظاهرة العُنف السياسي؟.

2 – ما اتجاهات الكويتيين نحو العلاقة بين المشاركة السياسية والحد من العنف السياسي ؟.

3 – ما العوامل المفسرة للفروق بين الكويتيين في اتجاهاتهم نحو العلاقة بين المشاركة السياسية والحد من العنف السياسي؟

4 – ما مؤشرات الوعي السياسي لدى المواطن الكويتي فيما يتعلق بظاهرة العنف السياسي؟

الإطار النظري للدراسة:

تستمد هذه الدراسة إطارها النظري من نظرية التنشئة السياسية والثقافة السياسية؛ لما لها من أهمية في تفسير اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم. والتنشئة عملية اجتماعية تعتبر محوراً رئيساً في علم الاجتماع ونظرياته الأساسية كالبنائية الوظيفية ونظرية الدور والتفاعل الرمزي. فمن خلال تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي والثقافي يكتسب هويته وتصوراته لنفسه وللآخرين. وينسحب هذا على تصوراته ووعيه السياسي في مجتمعه. فالتنشئة السياسية عملية مستمرة يكتسب من خلالها أفراد المجتمع ثقافة مجتمعهم السياسية من حيث القيم والمعايير والإيديولوجية والتوجهات والمعارف السياسية ونماذج السلوك المختلفة، وهو ما يرتبط ببيئتهم السياسية (Sigel, 1989, 1995; Sapiro, 1994; Ofoeze, 2001; Welzel, C. 2007). فبوساطة التنشئة السياسية يمكن أن يتعرف الفرد طبيعة النظام السياسي ومؤسساته والقضايا المطروحة في الحملات الانتخابية، هذا بالإضافة إلى مشاركته بهذه الحملات من خلال التصويت والترشح أو الاشتراك ببعض

الأنشطة السياسية كالتجمعات والمظاهرات، أو العضوية بمؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والتكتلات والمنظمات السياسية.

وتعتبر التنشئة السياسية آلية مؤثرة في ربط أفراد المجتمع بثقافتهم السياسية سلباً أو إيجاباً. فالثقافة السياسية تعني المعايير والقيم والرموز التي تضفي شرعية معينة على النظام السياسي. وموقف الفرد الإيجابي من مشروعية النظام السياسي بتقبل هذه الثقافة – سواء باحترام النظام والقانون أو احترام الآخر والتسامح معه أو المشاركة في مؤسسات المجتمع – يشكل دعامة لاستقرار النظام السياسي وحيويته. فشرعية الدولة الحديثة لا تتم إلا بقبول مواطنيها وتشربهم بثقافة المجتمع السياسية وشرعية مؤسساتها القانونية (Almond & Verba, 1963; McLean & McMillan, 2009; Odoemelam & Aisien, 2013; Sapiro, 1994; Seligson, 2002). وفي هذا السياق أكد وليام توماس وزميلته (Thomas & Thomas, 1928: 572) أنه "إذا عرف أفراد المجتمع الظروف الاجتماعية على أنها أمور واقعية فإنها ستكون واقعية في نتائجها". وبهذا فالتعريف الذاتي لأي مشكلة اجتماعية ستكون محل اهتمام أفراد المجتمع وسيجعل هذا التعريف منها مشكلة اجتماعية واقعية. فالمشكلة – كما يراها فولر ومايرز (Fuller & Myers, 1941, 320) – "لن تكون مشكلة بذاتها بقدرما تكون بالكيفية التي ينظر أفراد المجتمع لها أو الحكم عليها كظاهرة غير مرغوبة أو ضارة أو معطلة". فالتعريف الذاتي هنا لأي ظاهرة له مضامين سيئة خاصة إذا ما نظر أفراد المجتمع إلى بعض المشكلات الاجتماعية على أنها ليست مشكلات واقعية؛ مما تحجب هذه النظرة. وبناء عليه فإن الوعي المجتمعي بمشكلة ما – كمشكلة العنف السياسي وأسبابها سواء كانت ناتجة عن ضعف في المشاركة السياسية أم شيوع ثقافة التعصب واللاتسامح في المجتمع – يعتبر خطوة رئيسة في التعامل مع هذه المشكلة والعمل على تجنب حدوثها والتخفيف من حدة أسبابها. ولعل دراسة اتجاهات الكويتيين ومعرفة درجة وعيهم بأسباب هذه الظاهرة وفق ثقافتهم وتنشئتهم السياسية تعتبر إضافة جيدة لأدبيات هذا الحقل.

فالمجتمع الكويتي قد عاش ثقافة سياسية متميزة تجسدت بعدة قنوات منذ أوائل ستينيات القرن الماضي سواء بوجود دستور وفصل بين الهيئات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أو مشاركة سياسية وانتخابات دورية على مستوى مجلس الأمة أو المجلس البلدي أو مؤسسات المجتمع المدني الأخرى،

بالإضافة إلى وجود صحافة وإعلام حر نسبياً. وقد تطور وضع المشاركة السياسية مؤخراً، ومنذ عام 2004 بإشراك المرأة في العملية السياسية، وذلك بمنحها الحقوق السياسية بالترشح والانتخاب في مجلس الأمة (Is'haq, 2005).

وبهذا، فقد كان للتطور السياسي في الكويت دور فاعل في التنمية الاجتماعية وعلى جميع الأصعدة، فعلى سبيل المثال، انحدر مستوى الأمية إلى 1,6% قياساً بمستوياتها المرتفعة في منتصف القرن الماضي (المجموعة الإحصائية السنوية، 2010). كما تميز المواطن الكويتي بانفتاحه على ثقافة الآخر سواء من خلال تعددية المجتمع الكويتي الثقافية والمذهبية والقبلية والتعايش مع المهاجرين من العمالة الوافدة بمختلف جنسياتهم واطلاعه على ثقافات الشعوب الأخرى إعلامياً، أو نتيجة إيفاد كثير من الشباب للتعليم في الخارج، أو من خلال الاحتكاك بالثقافات الأخرى عن طريق السياحة المستمرة. ولا شك أن لهذه العوامل أثراً كبيراً في تشكيل وعي المواطن الكويتي وثقافته السياسية، وتحديد اتجاهاته ومواقفه تجاه كثير من القضايا السياسية التي منها قضية العنف السياسي وأسبابها.

الأدبيات والدراسات السابقة:

نتيجة لقلة الدراسات العلمية التي تركز مباشرة على علاقة الوعي وأهمية المشاركة السياسية بالحد من العنف السياسي، فإننا سنستعرض بعض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالإطار العام للثقافة السياسية في المجتمع من حيث مفاهيم المواطنة وسيادة القانون والشرعية في المجتمعات المدنية الحديثة، ومشاعر الثقة واللاثقة بالأنظمة السياسية، والمشاركة وعدم المشاركة، وقضية رأس المال الاجتماعي واستقرار المجتمعات، ومشاعر الولاء والكراهية والإحباط والانفتاح، ومشاعر التعصب والتسامح والإيمان بالتعددية الثقافية وغيرها من مفاهيم وأنماط سياسية ذات أثر في تشكيل تصورات الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم نحو أنظمتهم السياسية وتحديد طبيعة وأنماط العلاقة بين المواطن والمؤسسة السياسية سلباً وإيجاباً.

ولا يقتصر مفهوم العنف هنا على العنف السياسي وحده بل يتجاوزه إلى عدة أنواع من العُنف كالعُنف المرتبط بالأُسرة أو بين أفرادها، أو العنف ضد الأطفال، والعنف ضد المرأة، أوالعنف ضد الزوجة، هذا، بالإضافة إلى العُنف بين الجماعات الإثنية والأقليات أو ضدها. ويبقى هذا السلوك – في نهاية الأمر – من الأنشطة السلبية التي لها آثار سيئة تهدد بتدمير المجتمع واستقراره بأكمله. هذا، وقد عرّف

كثير من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية العنف بتعريفات تكون في النهاية متشابهة؛ فمرة يعرفونه بأنه استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع من أجل التأثير على إرادة أفراد ما في المجتمع، أو أنه سلوك عدواني يحدث أضراراً مادية أو معنوية ويصدر عن طرف ما سواء كان فرداً أم جماعة أم طبقة اجتماعية أم دولة بهدف استغلال طرف أو إخضاعه (إبراهيم، 1992؛ بدوي، 1986؛ عبد المجيد منصور وزكريا الشربيني، 2000؛ البصري، 2001). وقد ورد في أدبيات علم النفس الاجتماعي أن العنف هو نمط انفعالي ينبع عن حالة من الإحباط نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه؛ مما يجبره على اللجوء إلى استخدام العنف للتنفيس عن حالة الإحباط الكامنة (السمري، 2001).

أما العُنف السياسي فعرّفه كثير من الباحثين وكان العامل المُشترك بين هذه التعريفات هو موقف المواطن والحكومة. وقد عرفه قور (Gurr, 1970: 3-4) بأنه "التحرك الجمعي في جو سياسي ضد نظام سياسي معين". فقد يستخدم العنف السياسي لدى بعض التنظيمات السياسية المعارضة لنظام حكم ما على أنه نوع من التكتيك في تهديد النظام السياسي وزعزعته؛ من أجل الاستجابة لمطالبها السياسية. وبهذا تعمد مثل هذه الجماعات إلى تبرير استخدام العنف والقوة، وفي بعض الأحيان الإرهاب بكل الوسائل؛ لكونه يشكل ضرورة لتحقيق أهدافهم السياسية.

وتعتبر ظاهرة العنف السياسي من الظواهر غير المألوفة في المجتمعات الديموقراطية؛ وذلك لاستناد شرعية الأنظمة في هذه المجتمعات إلى دساتير مكتوبة ومؤسسات قائمة على المشاركة السياسية لجميع مواطنيها. فتشكل المواطنة وسيادة القانون القاعدة الأساسية لبناء المجتمع المدني وفق منظومة فكرية وقيمية ترتكز على مفاهيم المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. وقد توجد أحياناً بعض الجماعات الراديكالية والمتطرفة – سواء كانت إثنية أم دينية أم حتى سياسية – في مثل هذه المجتمعات لكنها تبقى جماعات صغيرة وطارئة، ولا تشكل تحدياً كبيراً لشرعية هذه الأنظمة واستقرارها.

وعند دراسة قضايا الاستقرار والشرعية في المجتمعات الديموقراطية فإن غالب الدراسات يتمحور حول مفهوم الثقة واللاثقة في مؤسسات الحكومة بدلاً من العنف السياسي. وقد اهتم علماء الاجتماع والسياسة في الولايات المتحدة ببحث

هذا الأمر منذ أوائل ستينيات القرن الماضي، وذلك بربط الخلفيات الاجتماعية والديموغرافية والنفسية للأفراد بمدى ثقتهم بالحكومة الأمريكية (Ulbig, 2002). وحاول بعض الباحثين إيجاد علاقة بين مشاعر الكراهية للحكومة والعزوف عن المشاركة السياسية أو ضعف الإقبال عليها، وما لذلك من أثر سلبي على العملية الديموقراطية (Southwell, 1985; Pollock, 1983). كما رأى بعض الباحثين أن مشاعرعدم الثقة بالحكومة قد تجبر بعض الأفراد والجماعات على التعبيرعن رأيهم بطرق خارج الأطر المقننة كالعصيان أو اللجوء للعنف (Nye, 1997). وبدراسة إمبيريقية تحليلية استنتج أولبيج (Ulbig, 2002) أن مشاعرعدم الثقة بالحكومة قد تكون موجودة أحياناً عند بعض أفراد المجتمع لكنها لا تقلل من شرعية النظام السياسي الديموقراطي بقدر ما هي مشاعر سخط أو عدم رضا من عدة أمور كنتائج بعض السياسات أو التشريعات السيئة أو وجود خلل بمسيرة العملية السياسية أو عدم كفاءة أداء بعض السياسيين والشك بالتزامهم المهني والأخلاقي.

وقد شدد كثير من المهتمين بالاستقرار السياسي والاجتماعي (Coleman, 1988; Cohn and Arato, 1992; Fukuyama, 1995; Putnam, 2000; Paxton, 2002) على أهمية وجود ما يسمى برأس المال الاجتماعي (Social Capital) في المجتمعات الديموقراطية، الذي يتمثل بدرجة ثقة وانتمائهم وارتباطهم وتفاعلهم مع أفراد المجتمع مؤسسات مجتمعهم المدني. فكلما زادت الكثافة لمشاركة المواطنين في فعاليات وأنشطة الجماعات التي ينتمون لها (كالأسرة والجيرة والصداقة والجماعات التطوعية أو فروع الأحزاب السياسية) تعززت قيم الديموقراطية وزاد استقرار المجتمع المدني وقل انحداره؛ وذلك لما لحجم شبكة العلاقات الاجتماعية وتكرار التفاعل الاجتماعي من أثر في تنمية مشاعر الثقة والتعاون وتبادل المصالح بين أفراد المجتمع ومؤسساته. فقوة رأس المال الاجتماعي كفيلة بتخفيف حدة كثير من المشكلات الاجتماعية، كالجريمة والعنف والمشكلات الصحية والتربوية والاقتصادية والسياسية التي تتعلق بقضايا المشاركة والتسامح العرقي والإثني والديني.

وفي إطار منظور رأس المال الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية ركز (Cohn & Arato, 1992) على نضج مسألة التسامح الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة في المجتمعات الغربية. فعندما يدخل أفراد المجتمع في شبكة العلاقات الاجتماعية – سواء على المستوى الشخصي أو الرسمي – سيتولد لديهم فضائل "المشاركة المدنية"، وذلك من خلال احترام قيمة التعددية وازدراء مشاعر التعصب

والإقصاء والحد من مشاعر النزعات الأصولية والأنانية. هذا، بالإضافة إلى خلق شخصية ذات قابلية للحوار والتفاهم وقبول الحلول الوسط العقلانية من أجل احترام رؤى الطرف الآخر ومواقفه.

وعلى المنوال نفسه قام كل من (Presell, Green & Gurevich, 2001) بدراسة المشاركة في المجتمع المدني والوضع الاقتصادي وعلاقتهما بالتسامح الاجتماعي في الولايات المتحدة باستخدام بيانات المسح الاجتماعي العام (General Social Survey) من 1972–1994. وقد أبرزت نتائج الدراسة أنه كلما ازدهر قطاع الاقتصاد وزادت المشاركة الاجتماعية وقلت مشاعر الاغتراب النفسي مع ازدياد مشاعر الثقة بمؤسسات المجتمع المدني – زادت حالة التسامح الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة. هذا، بالإضافة إلى ان الدراسة قد وجدت أيضاً علاقة إيجابية بين بعض المتغيرات الديموغرافية كالمستوى التعليمي والنوع والمنطقة السكنية ومسألة التسامح الاجتماعي.

وتعد المجتمعات النامية أكثر عرضة لظاهرة العنف، وذلك بفعل ازدياد نسبة الخصوبة والزيادة المفرطة بالسكان وخاصة فئة الشباب وعدم قدرة الحكومات اقتصادياً على تلبية مطالب هذه الفئة من حيث توفير العمل والخدمات، هذا، بالإضافة إلى قصور الأنظمة عن احتواء هذه القطاعات الشبابية الكبيرة ودمجها في مؤسسات الدولة السياسية (Urdal, 2006). وفي دراسة عن الهند وفي (27) ولاية، بعنوان السكان والمصادر والعُنف السياسي في الفترة ما بين 1956 إلى 2002، قام يوردال (Urdal, 2008) بالتحقق من الفروض التي تُركز على العلاقة بين الضغط السكاني ونُدرة المصادر وعملية العنف السياسي. وأضاف للفروض مُتغيرات أخرى مرتبطة بازدياد السكان الشباب واختلاف في زيادة معدلات النمو بين الجماعات الدينية والصراع المُسلح والعُنف السياسي والتوتر الديني بين الهندوس والمسلمين. وجاءت نتائج الدراسة مؤيدة للفرض بأن زيادة النمو السُّكاني، وخاصة بين فئة الشباب كان سبباً في العُنف، وكان ذا علاقة طردية بالصراع المُسلح بين الجماعات.

وقد لا تعد الزيادة السكانية للشباب سبباً كافياً لتفسير ظاهرة العنف السياسي ولكن مثل هذه الزيادة قد تتفاعل مع عوامل أخرى كالهجرة من الريف إلى المدينة وتضخم المدن وحالة التحضر (Brennan-Galvin, 2002) وقلة فرص العمل

وضمور النمو الاقتصادي وظهور ما يسمى بمشاعر الحرمان النسبي والإحباط النفسي (Gurr, 1970)، الذي قد يقود فئات الشباب إلى التمرد واللجوء إلى استخدام العنف لتحقيق طموحاتهم المرجوة (Sambnis, 2002). كما وجدت بعض الدراسات الاجتماعية علاقة جوهرية بين ظاهرة العنف السياسي وغياب الديموقراطية، وقد أظهرت نتائج بعض هذه الدراسات (Hegre at al., 2001; Goldstone, 2001; Lia, 2005) أن الأنظمة السياسية المنغلقة أو ذات الطابع الأبوي التقليدي أكثر عرضة لعدم الاستقرارالسياسي نتيجة لهيمنة نخب سياسية معينة على السلطة واحتكارها وإقصاء فئات الشباب المتعلم من المشاركة في العملية السياسية؛ ما يحفز مطالبها في إصلاح هذه الأنظمة أو تغييرها.

وفي دراسة لعلي ليلة (2007)، سعى فيها إلى تعرف العوامل المؤثرة على العُنف بين الشباب المصري وجد أن قلة فرص العمل والدخل اللازم للحصول على مسكن مستقل يجعل الشباب أكثر إحباطاً واغتراباً عن مجتمعاتهم. ولعل غياب مشاركتهم في شؤون الحياة الاجتماعية في ظل تباطؤ التحول الديموقراطي يجعلهم أكثر إحساساً بالتهميش ويقلل من ولائهم لمجتمعاتهم؛ مما يعزز لديهم مشاعر التمرد ويسهل تورطهم في سلوكيات العُنف. ويشدد علي ليلة (2007) على أن التمرد قد يأخذ أشكالاً عدة، منها أن يهرب الشباب من واقعه المُتخم بالإحباط إلى الدين الذي يجد في إطاره عزاء أو سلوى وتبشيراً بالصبر، غير أنه مع استمرار هذه الظروف الضاغطة يتحول التدين إلى التزام مُتزمت بالدين، ويتحول التزمت إلى نوع من التعصب الذي يتزاوج مع الرغبة الصارمة في التغيير إذا استمر الإحباط طويلاً، فإن لم يتحقق التغيير، فإن هذا الشباب يستدعى على نفسه، وتتمكن رغبته في الانفصال عن المجتمع حتى ولو كان الخلاص بتفجير نفسه وتفجير المجتمع الذي يحتويه والآخرين معه من خلال آلية العُنف، الذي يؤدي إلى حالة من اللااستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي دراسة مُقارنة في الجزائر من 1976 إلى 1998 قامت بها جامعة الحاج (2010) عن عوامل العنف السياسي أرجع الباحثون أسباب العنف السياسي إلى عدة عوامل رئيسة، منها: سيكولوجية واجتماعية وسياسية واقتصادية. فالعوامل السيكولوجية والاجتماعية مرتبطة بحالات السخط والقلق والإحباط الشعبي الناجم عن عدم تحقيق التوقعات المجتمعية، هذا، بالإضافة إلى الاختلال في النسق الاجتماعي والسياسي؛ الأمر الذي يحد من قُدرة النظام السياسي على الاستجابة

للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية في ظل واقع طبقي واضح. أما العوامل السياسية فتكمن في طبيعة الصراع بين السلطة المُحتكرة لوسائل الإكراه في المجتمع والجماعات المنظمة التي تُنافسها. فظهور الصراع السياسي في الجزائر أدى – بالضرورة – إلى ظهور سلطة مُتعددة السيادة؛ أي توافر قوى مُتنافسة في الجزائر كانت السبب في خلق تحد للسلطة القائمة.

وفي دراسة عن أزمة الهوية لدى الشباب الجامعي الكويتي، عزا عبد العزيز الأحمد (2010) هذه الظاهرة إلى التغيرات المتلاحقة التي يعيشها الشباب سواء في طرائق العيش وأنماط السلوك أوأساليب التفكير، التي يمكن توصيفها بأنها مرحلة انتقالية تنطوي على كثير من التداخل بين التقليدية والحداثة والمحلية والعالمية بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات والإنترنت؛ الأمر الذي أصاب الشباب بالاغتراب والإحساس باليأس والعُزلة الاجتماعية، والغُربة عن الذات، وأصبحوا يعيشون صراعاً قيمياً بين الجديد والوافد والأصيل المتوارث، ومن هُنا فقد حدثت الأزمة لديهم؛ حيث أصبحوا منفصلين عن الواقع انفصالاً حاداً حتى عن أنفسهم وأفعالهم، ولم يعودوا قادرين على التواصل فيما بينهم وبين الآخرين بالشكل المرغوب؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انتشار ظاهرة العنف بينهم وبين المجتمع الذي يعيشون فيه.

وفي دراسة حديثة لقياس درجة الوعي السياسي لدى الشباب الكويتي قام علي وطفة (2013) بتحليل عينة بلغت 1423 طالباً وطالبة في جامعة الكويت واستهدفت معرفة اتجاهاتهم نحو ثورات الربيع العربي ومدى مشروعيتها وأهميتها ومعطياتها ومستقبلها. وقد أظهرت الدراسة ثلاثة عوامل مؤثرة في اتجاهات الطلاب، هي: عامل الحماسة للثورة، وعامل أيديولوجيا الثورة، وعامل عودة الثورة. فالشباب الكويتي – بشكل عام – يتفهم أسباب الثورات العربية وتداعياتها خاصة أنها جاءت في مجتمعات تتميز بالديكتاتورية والاضطهاد السياسي. كما أظهرت نتائج الدراسة بعض الفروقات بين الطلاب من حيث العمر والنوع والمرجعية السياسية، التي جاءت لصالح المرجعية السياسية الإسلامية.

وقام عبد اللطيف خليفة (2002) بدراسة عن العلاقة بين الاغتراب والمُفارقة القيمية لدى طلبة الجامعة في المجتمع المصري، أكدت نتائجها وجود علاقة جوهرية بين المُفارقة القيمية والشعور بالاغتراب، كما أكدت أن أبرز خصائص الشباب المُغترب التناقض الوجداني؛ حيث ازدواج الوعي والاتجاهات، ومن ثم انعكاسه على

الهوية الذاتية للشباب؛ حيث عدم وضوح الهوية، ومن ثم عدم تقدير الشباب لذاته، وهذا بدوره يؤدي إلى الاضطرابات أو الخلل بين صورة الذات المثالية والواقعية. والصراع المعرفي هنا ليس قاصراً على التنافر والتناقض بين القيم والسلوك ولكنه قد يوجد بين القيم بعضها وبعضها الآخر؛ مما يؤدي في النهاية لممارسة الشباب العُنف من أجل سد الفجوة سواء بين القيم والسلوك أو بين القيم بعضها مع بعض.

وفي دراسة أخرى وجد عبد اللطيف خليفة (2005) تناقضاً واضحاً في منظومة قيم الشباب؛ حيث التخلي عن كثير من القيم الإيجابية وتبني القيم السلبية. كما وجد أيضاً تناقُضاً بارزاً بين القيم والسلوك الفعلي ووجد صراعاً قيمياً بين الأجيال. وعن العوامل المسؤولة عن العنف بين الشباب فقد قسمها إلى قسمين أو فئتين؛ الأولى تتضمن العوامل العالمية؛ حيث التغيرات في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أما الفئة الثانية فتتمثل في الاختلالات الهيكلية التي أصابت عملية التنشئة الاجتماعية، وقصور أدوار المؤسسات التربوية، وعجز وسائل الاتصال الجماهيري، والافتقار إلى القدوة والشعور بالاغتراب واضطراب الهوية الثقافية والدينية وحرمان الشباب من حقهم في المُشاركة.

واستعرض مولر (Muller, 1985) نظرية ماك آدم (McAdam) عن التعبئة الشعبية والحركات الاجتماعية، المسماة بـ"نموذج العملية السياسية Political Process Model"، التي ركز فيها على ثلاثة متغيرات رئيسة لنجاح أي حركة احتجاج شعبية، وهي: أولاً – درجة تنظيم الحركة المعارضة، ثانياً – مدى إيمان الجماعات المعارضة في نجاح احتجاجها، ثالثاً – طبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه لدمج أو إقصاء حركات الاحتجاج. فكلما كان النظام السياسي منفتحاً لدمج حركة الاحتجاج وإعطائها الحق في المشاركة السياسية، كان الحراك أقل عنفاً وعلى نقيض ذلك نجد الأنظمة السياسية المنغلقة، التي يكون الحراك السياسي فيها – عادة – أكثر عنفاً نتيجة لشدة الحرمان والإحباط النفسي.

ووفق هذا المنظور قدم يوكيو (Ukiwo, 2003) دراسة عن السياسة والإثنية الدينية والصراع والاندماج في نيجيريا، وركز على العنف الإثني الديني والصراعات المجتمعية فيها. وأظهرت نتائج دراسته أن نظام ما بعد العسكر وتنصيب إدارة مدنية لم يخلق استقراراً كما هو متوقع، بل كان سبباً في عودة ظهور المجموعات الإثنية المُطالبة بالدمج والتمكين. فالتنافس غير المُسيطر عليه، وفشل الحكومة في

إرساء مبادئ الديمقراطية أدى إلى العنف بين الجماعات الإثنية والدينية. وبهذا أصبحت حالة العنف هذه عاملاً مُهدداً لاستقرار النظام السياسي. فالحكومة الجيدة – ولاسيما المُحاسبة، التي تتميز بالشفافية والمساواة – تستطيع إعادة الشرعية والوئام بين الجماعات العرقية والدينية، والعمل على توطيد أسس الديمقراطية.

ومن التحديات الكبرى في العصر الحديث شيوع اقتصاد العولمة الذي أسهم بخلخلة قيم الشباب وتغييرها، وبروز مشكلاتهم مع مجتمعاتهم؛ مما يستدعي توجيه طموحاتهم وأهدافهم الشخصية ليتحولوا إلى شباب ناضج وفاعل في المجتمع، وبخاصة في الجوانب التكنولوجية والمعلوماتية. ولعل للتربية والمؤسسة التعليمية دوراً في مواجهة هذه التحديات عن طريق تنمية القدرات الإبداعية لدى الشباب وإكسابهم القدرة على إدراك التغيرات الثقافية والقيمية المحيطة بهم، وتحصينهم ضد تشتت الهوية، والعمل على تنمية قدراتهم على تحقيق الذات وتطويرها، والتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة بفعالية بعيداً عن الانخراط في سلوكيات عنيفة وعدوانية (Ngai, 2009).

وبناء على منظور التنشئة والثقافة السياسية والدراسات السابقة، يمكن لنا أن نستخلص بعض الفروض العلمية المتعلقة بموضوع البحث، وهي:

1 – هناك علاقة إيجابية بين مشاعر التسامح لدى أفراد العينة والوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي.

2 – هناك علاقة إيجابية بين درجة التدين والوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي.

3 – هناك علاقة إيجابية بين متغيرات التواصل (التواصل الاجتماعي والعضوية) والوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي.

4 – هناك علاقة بين متغيرات المكانة (النوع و المذهب والدخل والتعليم) والوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي.

جمع البيانات والمنهجية:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة في الدراسة الراهنة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها. ومن خلال عينة عشوائية فقد أسهم هذا المنهج في تقديم صورة واقعية لرؤى المواطن الكويتي إزاء ماهية العُنف السياسي ودور المشاركة السياسية كسبب رئيس في التخفيف من حدته.

واعتمدت الدراسة على استخدام صحيفة استبانة وجهت لمواطنين كويتيين في عينة الدراسة. فبعد عرض الصحيفة على مجموعة من أساتذة قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت للتأكد من مستوى الصدق الظاهري (Face Validity) لقياس متغيرات الدراسة، وزعت في المرحلة الأولى على مائة مواطن. وبعد الإجابة عنها من قبلهم جمعت وروجعت وروجع المستجوبون في فهم محتوى الاستبانة؛ ثُم أجريت بعض التعديلات، ومن ثمّ أعيدت صياغة الصحيفة في صورتها النهائية على ضوء ملاحظاتهم. ثم بدأت المرحلة الثانية، حيث وزعت الصحيفة على (1450) مواطناً اختيروا عشوائياً بحسب بعض المناطق السكنية الموزعة في محافظات الكويت الست. وقد أجرى الباحثون المدربون مقابلات شخصية مع أرباب الأسر (زوج أو زوجة)، وذلك باستخدام الصحيفة المنقحة (الاستمارة)، التي احتوت على أسئلة مغلقة. وقد جمعت البيانات في سنة 2011 خلال فترة ثلاثة أشهر.

القياس وأدوات الدراسة:

قيست مُتغيرات الدراسة – سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة – بمؤشرات مُتعددة وذات أبعاد مشتركة. ولمعرفة درجة الثبات والاتساق الداخلي بين مؤشرات كل متغير استخدم مقياس كرونباك ألفا (Cronbach's Alph). فالمتغير التابع، الذي تدور حوله مشكلة الدراسة قد اشتمل على عدة مؤشرات وأبعاد لقياس درجة وعي أفراد العينة واتجاهاتهم نحو أسباب ظاهرة العنف السياسي وأهمية المشاركة السياسية في الحد منها. ويتكون هذا المقياس من ثمانية مؤشرات، قد تكون مدعاة للعنف السياسي، وهي:

1 – الشعور بعدم وجود قنوات شرعية للتعبيرعن الرأي.

2 – الشعور بإغلاق أُفق المُشاركة السياسية أمام المواطن.

3 – الشعور بتهميش المواطن وإشعاره بأنه لا قيمة له.

4 – الشعور بعدم إعطاء الفُرصة للمواطن للمُشاركة في بناء وتنمية المجتمع.

5 – الشعور بالإحباط لعدم جدوى المشاركة بالعملية السياسية.

6 – الشعور بأهمية الإلمام بقضايا المجتمع المختلفة والمشاركة بها.

7 – الشعور بأهمية المشاركة في الأنشطة والبرامج الوطنية.

8 – الشعور بفُقدان العدل الاجتماعي نتيجة عدم المشاركة.

وقد كانت إجابات المواطنين مبنية على مقياس ليكرت الخُماسي من (0 – 4)؛ حيث تُمثل الإجابة موافق بشدة أعلى قيمة، وغير موافق بشدة، أقل قيمة، وتتدرج متواصلة هذا المقياس بعد جمع المؤشرات الثمانية معاً بين (0 – 32). وقد جاءت نتيجة استخدام كرونباك ألفا لهذا المقياس بقيمة (,77)، وهي قيمة دالة على ثبات واتساق جيدين بين مؤشرات المقياس.

كما استخدمت أربع مجموعات من المُتغيرات المستقلة لمعرفة مدى تأثيرها على العامل التابع في الدراسة، وهي : مُتغيرات المكانة، ومتغيرا التواصل الاجتماعي والعضوية بمؤسسات المجتمع المدني، ومتغيرا المذهب والتدين، ومتغير التسامح الثقافي والطائفي والقبلي.

مُتغيرات المكانة :

تشمل متغيرات المكانة نوع المبحوث وعمره ومستواه التعليمي ومستوى دخل الأسرة. فالنوع مُتغير ثُنائي التفرع؛ بحيث صنفت الإناث برمز (0) والذكور بالرمز (1)، أما العُمر فقد قيس بفئتين عمريتين : فئة الشباب برمز (0) وفئة الكبار برمز (1). والمقصود بفئة الشباب هنا من كانت أعمارهم أقل من 30 سنة. ويستخدم المستوى التعليمي والدخل السنوي للأسرة مؤشرين لقياس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد. وقد قيس المستوى التعليمي بمتواصلة تدريجية بثمانية مستويات على النحو التالي: (1) لا يقرأ ولايكتب، (2) يقرأ ويكتب، (3) ابتدائي، (4) متوسط، (5) ثانوي، (6) دبلوم، (7) جامعي، (8) دراسات عليا. أما الدخل السنوي فقد صنف في استبانة البحث بثمانية مستويات متدرجة إلا أنه أعيد تصنيفه إلى فئتين: الأقل دخلاً ومن كان دخل أسرته 25,000 دينار كويتي سنوياً أو أقل، وبرمز (0)، والأكثر دخلاً ممن كان دخله فوق المبلغ المذكور وبرمز (1). (ملاحظة: الدينار الكويتي يعادل 3,5 دولارات أمريكية).

التواصل الاجتماعي والعضوية بمؤسسات المجتمع المدني:

يعتبر التواصل الاجتماعي وشبكة العلاقات التي يقيمها أفراد المجتمع بعضهم مع بعض محور رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000; Paxton, 2002; Welzel, 2007). فهو أداة لربط الأفراد بمؤسسات مجتمعهم المختلفة كما أنه آلية لدعم بعض القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فيه. وقد استخدمت الدراسة متغيرين لقياس عضوية المواطنين بمؤسسات المجتمع المدني من جهة وتواصلهم ونشاطهم الاجتماعي من

جهة أخرى. فالعضوية حددت بمؤشر واحد حول عضوية المبحوث في جمعية من جمعيات النفع العام، وقد صنف من كان عضواً بالرمز (0) ومن لم يكن عضواً بالرمز (1). كما قيس متغير التواصل والنشاط الاجتماعي بمجموع ثلاثة مؤشرات، وهي زيارة الديوانيات، والتصويت بالانتخابات العامة، والمشاركة في الندوات والمحاضرات السياسية. وجاءت قيمة الاتساق الداخلي (ألفا) لهذه المؤشرات الثلاثة (,65). وقد كانت إجابات المواطنين مبنية على أربعة خيارات تراوح بين (0 و 3)؛ حيث تُمثل الإجابة "دائماً" أعلى قيمة، ومن دون أي نشاط اجتماعي، أقل قيمة، وتتدرج متواصلة هذا المقياس بعد جمع مؤشراته الثلاثة بين (0 – 9).

المذهب والتدين:

يعتبر الإسلام الدين الرسمي لكل أبناء المجتمع الكويتي إلا أن هناك فروقات على مستوى المذهب والمدارس الفكرية؛ حيث إن غالبية الشعب الكويتي يدين بالمذهب السني بمختلف مدارسه بينما الأقلية تتبع المذهب الشيعي (الجعفري). ويعتبر المذهب الديني مؤشراً لقياس مكانة الفرد في المجتمع من حيث تحديد علاقة الأكثرية بالأقلية، وقد قيس بتحديد الانتماء المذهبي للفرد سواء وفق المذهب السني أو الشيعي. وصنف متغير المذهب برمزين؛ بحيث إن (0) يخص المذهب السني و (1) يخص المذهب الشيعي. أما مقياس التدين فقد اعتمد على مجموع ثلاثة مؤشرات، وكانت إجابات المواطنين مبنية على مقياس ليكرت الخُماسي؛ حيث تُمثل الإجابة موافق بشدة أعلى قيمة، وغير موافق بشدة أقل قيمة، وتتدرج متواصلة هذا المقياس بعد جمع المؤشرات الثلاثة بين (0 و 12). وعند استخدام ألفا كانت نتيجتها (61.). وتجدر الإشارة إلى أن متغير التدين بشكل عام يقاس – عادة – بعدة أبعاد، منها الجانب الاعتقادي والجانب الطقوسي أو العبادي، وجانب النشاط والحراك الديني الدعوي، وبهذا يمكن قياس التدين سواء بهذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة أو بأي واحد منها. ومتغير التدين هنا يركزعلى مدى نشاط الفرد الديني والدعوي ومدى إيمانه بعدم فصل الدين عن الدولة من خلال المؤشرات الثلاثة التالية:

1 – من الواجب مُساعدة الذين يُعانون عدم وضوح الدين.

2 – الإسلام لا يفصل بين السياسة والدين.

3 – من المهم تبصير الناس بأُمور دينهم، مع أن ذلك يُحقق مواقف غير سارة.

التسامح الثقافي والطائفي والقبلي:

أما مقياس التسامح الثقافي والطائفي والقبلي فهو يركز على عدة مؤشرات، تدور حول أهمية انتشار ثقافة التسامح المجتمعي وقبول الآخر ونبذ الإقصاء وتحديد موقف المبحوثين في ما يتعلق بمشاعر التعصب الطائفي والقبلي والآثار السلبية المترتبة عليها في استقرار المجتمع. فلا شك أن من ينبذ التعصب الطائفي والقبلي يرى ثقافة التسامح آلية فاعلة في المجتمع؛ وذلك لكون التعصب الطائفي والقبلي يعتبر مدخلاً للتفكك والصراعات بين الأفراد والجماعات، وسبباً رئيساً للعنف السياسي بين المجموعات المذهبية أو القبلية أو بين بعضها وبعضها الآخر، وبهذا تتناغم استجابة المبحوثين لمؤشرات هذا المتغير من خلال نبذ التعصب والإيمان بثقافة التسامح واحترام الآخر. والمتغير يتكون من أحد عشر مؤشراً على مقياس ليكرت، وذلك بتحديد موقف المبحوثين من أهمية مؤشرات التسامح والتعصب في المجتمع في خمسة استجابات بالموافقة أو عدم الموافقة؛ بحيث إن موافق بشدة تمثل أعلى قيمة في التسامح، ويرمز لها بالرقم (4)، وغير موافق بشدة تمثل أقل قيمة في عدم التسامح، ويرمز لها بالرقم (0). وبهذا تتدرج متواصلة المقياس لجميع مؤشراته بين (0 و 44) وهي على النحو التالي:

1 – أهمية عدم انتشار ثقافة التسامح واحترام الآخر.

2 – أهمية انعدام أو ضياع لغة الحوار.

3 – أهمية تضمين المنهج الدراسي لثقافة التسامح واحترام الرأي الآخر.

4 – أهمية عدم إقصاء الآخر ونشر ثقافة الحرية والمسؤولية والاستقلالية.

5 – أهمية التعبير عن الحرية منعاً للإحباط.

6 – الأكثر تعليماً أكثر تسامحاً.

7 – أهمية التعليم والانفتاح على الآخر.

8 – أهمية وجود ثقافة سياسية في المجتمع.

9 – أهمية انتشار التعصب المذهبي.

10 – أهمية انتشار التعصب القبلي.

11 – أهمية انتشار التعصب الطائفي.

وكانت نتيجة كرونباك ألفا لهذا المقياس بقيمة (,71) الدالة بترابط جيد بين مؤشرات المقياس بعد إعادة ترميز المؤشرات المكتوبة بطريقة سلبية مثل (1، 2، 9، 10 و 11) لتنسجم مع المؤشرات المكتوبة بطريقة إيجابية.

جدول (1)
توزع وصفي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة

المتغيرات	النسبة المئوية (%) التكرارات	المتوسط الحسابي (الانحراف المعياري)
المتغير التابع: الوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي		23,23 (4,99)
المتغيرات المستقلة:		
التواصل الاجتماعي		8,90 (2,27)
درجة التدين		8,97 (2,27)
التسامح الثقافي والطائفي والقبلي		33,36 (5,48)
المستوى التعليمي		5,31 (1,15)
العضوية		
نعم	12,9 (187)	
لا	87,1 (1,263)	
النوع		
ذكور	%42,1 (611)	
إناث	57,9 (839)	
العمر		
أقل من 30 سنة	62,4 (905)	
30 سنة وأعلى	37,6 (545)	
الدخل السنوي للأسرة		
أقل من 25,000 دينار	80,8 (1,171)	
25,000 دينار وأكثر	(279)	
المذهب الديني		
سني	78,1 (1,132)	
شيعي	21,7 (314)	

نتائج الدراسة الوصفية:

توضح بيانات جدول (1) توزع المبحوثين في عينة الدراسة البالغة جملة أعدادهم (1450) مواطناً وفقاً لخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية، هذا، بالإضافة إلى نتائج المقاييس المستخدمة في الدراسة. وقد وزعت العينة على المحافظات الست في الكويت، وقد جاء المبحوثون بمحافظة الفروانية في المرتبة الأولى تنازلياً؛ إذ بلغت أعدادهم (371) مواطناً، يمثلون (25,6%)، وفي المرتبة الثانية جاء المقيمون في محافظة العاصمة؛ إذ بلغت أعدادهم (278) مواطناً يُمثلون (19,2%)، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً المقيمون في محافظة حولي؛ إذ بلغت أعدادهم (243) مواطناً يُمثلون (16,8%). وجاء في المرتبة الرابعة المقيمون في محافظة مبارك الكبير، وقد بلغت أعدادهم (206) مواطنين يمثلون (14,2%)، وجاء في المرتبة الخامسة المقيمون في محافظة الأحمدي؛ إذ بلغت أعدادهم (200) مواطن، يُمثلون (13,8%). وأخيراً في المرتبة السادسة المواطنون المقيمون بمحافظة الجهراء، وقد بلغت أعدادهم (136) مواطناً يمثلون (9,4%). ويُشير تحليل هذا التوزع إلى الخصائص والاستنتاجات والاستخلاصات التالية:

1 – يزيد أعداد الإناث بالمقارنة بأعداد الذكور في عينة البحث؛ إذ بلغت أعداد الإناث (839) مواطنة بنسبة (57,9%)، في حين بلغت أعداد الذكور (611) مواطناً بنسبة (42.1%).

2 – تزيد أعداد المواطنين من الفئات الشبابية – وهم الذين أعمارهم أقل من (30) سنة على العينة – على بقية الفئات العمرية الأخرى؛ إذ بلغ عدد الشباب دون الثلاثين (905) بنسبة (62,4%)، فيما بلغ عدد من هم في الثلاثين سنة فما فوق (545) وبنسبة (37,6%)؛ إذ إن أكبر فئة عمرية هي من هم في عمر 70 سنة فما فوق. والعينة عاكسة بشكل كبير للتركيبة السكانية للمجتمع الكويتي؛ حيث إن غالبية السكان من فئة الشباب.

3 – جاء معدل المستوى التعليمي العام للعينة بمتوسط حسابي (5,31) وبانحراف معياري (1,15)؛ مما يعني أن معدل التعليم بمستوى الثانوية العامة وما فوق معدل يعد مرتفعاً نسبياً. وقد جاءت أعداد المواطنين في عينة البحث بحسب المستوى التعليمي تنازلياً على النحو الآتي: في المرتبة الأولى الحاصلون على الشهادات الجامعية والشهادات العليا (837) فرداً ويمثلون (57,6%)؛ حيث إن 42

فرداً هم من حملة الماجستير والدكتوراه. وجاء في المرتبة الثانية تنازلياً الحاصلون على شهادة الدبلوم (المعاهد التطبيقية والتجارية)؛ حيث بلغ عددهم (367) فرداً ويُمثلون (25,4%). أما الحاصلون على الثانوية العامة وما دونها من شهادات – كالمتوسطة والابتدائية أو ممن يجيد القراءة والكتابة – فقد بلغ عددهم (246) ويمثلون (17,0%)، وشملت هذه النسبة عدداً محدوداً (12 فرداً) من الذين لا يقرؤون ولا يكتبون. وبهذا يكون توزع المستويات التعليمية في الكويت متناغماً مع طبيعة التركيبة السكانية المتمثلة بأكثرية من فئة الشباب.

4 – اشتملت استمارة البحث مبدئياً على ثماني فئات متدرجة للدخل السنوي للأسرة، وصنفت فئة أقل من عشرة آلاف دينار أقل قيمة، في حين صنف من كان دخلهم أربعين ألف دينار أو أكثر أعلى قيمة. ومن ثم أعيد تصنيف هذه الفئات واقتصارها على فئتين؛ وذلك لسهولة تحليلها؛ حيث صنف من كان دخلهم أقل من 25,000 دينار أقل قيمة ومن كان دخلهم أكثر من هذا أكبر قيمة. وبينت النتائج أن غالبية أفراد العينة (1,171) فرداً ويمثلون (80,8%)، بدخل سنوي أقل .25من 25,000 دينار كويتي، في حين كانت دخول (19,2%) أو (297) فرداً 25,000 دينار وأكثر.

5 – يزيد عدد المواطنين الذين ينتمون إلى المذهب السّني مُقارنة بالذين ينتمون إلى المذهب الشيعي؛ إذ بلغ عددهم (1,132) مواطناً، يمثلون (78,1%)، مُقابل (314) مواطناً شيعياً، يمثلون (21,7%). وتعد هذه النسبة – إلى حد ما – ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت مذهبياً.

6 – يبلغ عدد الأعضاء المشاركين في عضوية مؤسسات المجتمع المدني (187)، يُمثلون (12,9%)، في حين يبلغ عدد الذين لا ينتمون لهذه المؤسسات (1263)، وهم يمثلون الغالبية وبنسبة (87,1%).

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الأخرى، التي تجسدت بقياسات ووفق مؤشرات معينة ومحسوبة من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ فقد كانت نتائجها على النحو التالي:

جاءت نتيجة نشاط الأفراد وتواصلهم الاجتماعي بمتوسط حسابي مرتفع جداً؛ إذ بلغ (8,9) وبانحراف معياري (2,27). كما جاء متغير درجة التدين بمفهومه الأصولي الدعوي بمتوسط حسابي بلغ (8,97) وبانحراف معياري (2,27). ويعد هذا المتوسط الحسابي مرتفعاً نسبياً؛ مما يعكس أن غالبية الأفراد في عينة البحث

يتمتعون بدرجة عالية من التدين والاهتمام الديني وفق المفهوم المطروح. وتنسحب النتيجة نفسها على متغير التسامح الثقافي والطائفي والقبلي؛ حيث إن المتوسط الحسابي (33,36) وبانحراف معياري قيمته (5,48). وتعكس هذه النتيجة أن غالبية المبحوثين ينبذون مشاعر التعصب بشقيه الطائفي والقبلي، ويفضلون شيوع ثقافة التسامح المجتمعي.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع، وهو دور المشاركة السياسية في الحد من العنف، فقد أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين يعتقدون بضرورة مشاركة المواطنين بالقنوات السياسية المختلفة والحرص على تقوية هذا السلوك في المجتمع من أجل عدم تهميش دور المواطن وتعزيز الهوية الوطنية؛ وذلك للحد من ظاهرة العنف السياسي. وقد جاء المتوسط الحسابي لمتغير المشاركة السياسية بقيمة (23,23) وبانحراف معياري (4,99).

ومن أجل معرفة الأنماط الشخصية للمبحوثين فقد استخدمنا معاملات الارتباط لبيرسون Pearson's Correlation Coefficient (r) بين المتغيرات المستقلة. وسيتحدد وصف كل نمط وفق الدالة الإحصائية لعلاقة متغيرات الاتجاهات والسلوك مع متغيرات المكانة أو بعضها مع بعض. وقد أظهرت نتائج هذا النموذج الإحصائي، الموضحة في جدول (2) ما يلي:

ارتبط متغير النوع بعدة متغيرات؛ فقد أظهرت النتائج أن الذكور من فئة الشباب ومن ذوي الدخول الميسورة أكثر ميلاً للتدين الدعوي، بغض النظر عن مذهبهم، وأكثر تواصلاً ومشاركة ونشاطاً وعضوية بمختلف مؤسسات المجتمع المدني، كما يتمتعون بدرجة عالية من الوعي والتسامح الثقافي؛ إذ يدركون الأضرار الناجمة عن التعصب الطائفي والقبلي قياساً بمعدلات الإناث.

كما ارتبطت عدة متغيرات مع متغيرات المكانة كالعمر والدخل والتعليم. فأصحاب الدخول العالية عادة ما يكونون أكثر تعليماً ومن فئة الشباب. فكلما زاد التعليم زاد نشاط الفرد وتفاعله وعضويته في مؤسسات مجتمعه، وكان أكثر تسامحاً وأقل تعصباً سواء للقبيلة أو الطائفة. ولم تظهر الدراسة تبايناً واضحاً بين أفراد العينة فيما يتعلق بخلفيتهم المذهبية سوى أن أتباع المذهب السني بوصفهم أغلبية سكانية أكثر تعليماً وميلاً للتدين بمفهومه الحركي والدعوي، كما أنهم أكثر حراكاً ونشاطاً في مؤسسات المجتمع المدني من أتباع المذهب الشيعي. أما فيما

يتعلق بمتغيرات التسامح والعضوية والدخل والعمر فلا توجد فروقات جوهرية بين المذهبين.

جدول (2)
معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	المشاركة	التسامح	التدين	التواصل	العضوية	النوع	المذهب	الدخل	العمر	التعليم
المشاركة	1	,494**	,187**	,175**	-,143**	,044	-,074**	,068**	-,114**	,087**
التسامح		1	,127**	,089**	-,072**	,071**	-,017	,083**	-,081**	,069**
التدين			1	,204**	-,126**	,069**	-,207**	,040	,068**	,024
التواصل				1	0,276**	,381**	-,054*	,122**	,071**	,086**
العضوية					1	-,079**	,048	-,026	-,023	-,111**
النوع						1	-,033	,108**	-,095**	,048
المذهب							1	0,022	,005	-,086**
الدخل								1	-,029	,155**
العمر									1	-,257**
التعليم										1

كما ارتبطت عدة متغيرات مع متغير التدين خاصة أن هذا المتغير يعكس التدين الأصولي الحركي والدعوي – كما أسلفنا – أكثر من أن يقيس الجوانب العبادية والطقوسية للدين. فأغلب من يتصف بالتدين هم من الذكور من فئة كبار السن ومن أتباع المذهب السني وأكثر اهتماماً بالتواصل والمشاركة الاجتماعية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، هذا، بالإضافة إلى عضويتهم بجمعيات النفع العام وميلهم إلى التسامح القبلي والطائفي. ولعل هذه السمات الشخصية متوافقة مع مفهوم التدين الأصولي الدعوي كما قيس في هذه الدراسة.

ولكون متغير التسامح الطائفي والقبلي من المتغيرات المهمة التي تعكس درجة التماسك الاجتماعي وديناميكية العلاقات بين أفراد المجتمع، فقد أظهرت النتائج (جدول 2) أن الأفراد الأكثر ميلاً إلى التسامح وممن يؤمن بالحوار واحترام الآخر وينبذ ثقافة الإقصاء هم عادة الذكور الأكثر تعليماً من فئات الشباب، ومن ذوي

الدخول الميسورة، ومن يكونون أكثر ميلاً للمشاركة والتواصل الاجتماعي والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني كما أنهم يتسمون بدرجة عالية من التدين الحركي والدعوي.

التحليل الإحصائي:

ولمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد استخدم معامل الارتداد أو الانحدار (OLSR)، كما استخدمت تشخيصات العلاقة الخطية المتداخلة (Belsley; Kuh & Welsch, 1980)، وقد أكدت نتائج التشخيص من جميع القيم الخطية أن تعددية ارتباط المتغيرات المستقلة (المفسرة) والمستخدمة في معادلة الانحدار بين بعضها وبعضها الآخر (Multicollinearity) لم تُسبب أية مُشكلة أو أنها ليست ذات ارتباط قوي فيما بينها؛ مما يضر بنتائج الدراسة.

وقد اختبر آراء المواطنين الكويتيين تجاه ظاهرة العنف السياسي وأهمية غياب المشاركة السياسية بوصفها سبباً رئيساً في ظهور مثل هذه المشكلة في المجتمعات المدنية الحديثة. وسنعرض في الجدول التالي (جدول 3) نتائج معادلة الانحدار لهذا السبب ومعرفة التباين في خلفيات المبحوثين، من حيث وعيهم بأهمية المشاركة السياسية لوصفها آلية للاستقرار الاجتماعي. وسيتم التحليل في التركيز على المتغيرات الأقوى في التفسيرمن خلال استخدام قيمة "بيتا (Beta (β" أو "معامل الانحدار المعياري" لكل متغير مستقل مع الدالة الإحصائية، ومن ثم معرفة نسبة التفسير (R-Square) لقياس حجم ما تم تفسيره من قبل المتغيرات المستخدمة مجتمعة في المعادلة. وكان متغير النوع من المتغيرات الذي أدخلناه في معادلة الانحدار الذي أظهر نتيجة فارقة إلى حد ما وبدالة إحصائية في اتجاهات الذكور والإناث حول أهمية المشاركة السياسية في الحد من ظاهرة العنف السياسي؛ إذ إن الإناث كانوا أكثر إيماناً بهذا السبب من الذكور؛ مما جعلنا أن نفرد تحليلاً مستقلاً لكل من الجنسين على حدة لمعرفة الفروق بينهما، وبهذا سيشمل التحليل ثلاثة نماذج: العينة ككل وعينة الذكور وعينة الإناث بشكل منفصل لكل نموذج.

يبين جدول (3) أن متغير التسامح الطائفي والقبلي من أهم المتغيرات المستقلة في تفسير دور المشاركة السياسية في الحد من ظاهرة العنف السياسي. فقد جاءت قيمة معامل الانحدار المعياري "البيتا" في معادلة الانحدار (,461) في

العينة ككل، و(463,) في عينة الذكور و(457,) في عينة الإناث، وبدالة إحصائية عند مستوى (01,) في المجموعات الثلاث. فالمواطنون الأكثر تسامحاً والذين ينبذون مشاعر التعصب الطائفي والقبلي بغض النظر عن نوعهم يرون أن فتح القنوات السياسية للمشاركة من قبل أبناء المجتمع سيؤدي إلى دمجهم بمؤسسات المجتمع المختلفة؛ مما يعزز لديهم مشاعر الانتماء والولاء، ومن ثم الحد من ظاهرة التهميش والعنف السياسي.

ويأتي متغير النشاط والتواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية في العينة ككل؛ فكانت قيمة بيتا (120,) وبدالة إحصائية عند مستوى (10,) وأقل. واللافت للنظر أن تأثير هذا المتغير كان بارزاً في عينة الإناث بقيمة (157,) ودالة إحصائية على عكس عينة الذكور. ومع أن التواصل عادة ما يكون شأناً ذكورياً خاصة في مجتمع محافظ كالمجتمع الكويتي فإن هذه النتيجة أبرزت دوراً متميزاً للمرأة في هذا الشأن؛ إذ إن المرأة الفاعلة والنشطة في مجتمعها والتي تشارك في عمليات التصويت وحضور الندوات والفاعليات الاجتماعية وتتواصل مع الآخرين حول شؤون المجتمع ستكون أكثر خبرة ودراية بأهمية المشاركة السياسية بوصفها آلية تحد من ظاهرة الإحباط والتهميش، التي قد تؤدي إلى العنف السياسي. ولعل هذا الدور المتميز للمرأة قد أصبح أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة بعد حصولها على حق المشاركة السياسية.

ويأتي متغير درجة التدين في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في تفسير دور المشاركة السياسية؛ حيث إن قيمة "بيتا" لهذا المتغير للعينة ككل هي (098,) وبدالة إحصائية عند مستوى (01,). وبقيمة متقاربة في عينة الذكور (107.) و (091,) في عينة الإناث وبدالة إحصائية عند مستوى (01,) في كلتا المجموعتين لتعكس أن الأفراد (ذكوراً وإناثاً) الأكثر تديناً وحماسة للدين بمفهومه الأصولي والدعوي، والذين يعتقدون بعدم وجود فرق بين الدين والسياسة، ويعتقدون بأهمية العمل على تبصير الناس بأمور دينهم هم أكثر إيماناً بالآثار السلبية لغياب المشاركة السياسية لكونه سبباً في نشوء ظاهرة العنف السياسي.

أما العمر فقد جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية؛ إذ إن فئة الشباب كانت أكثر قناعة من كبار السن بأهمية المشاركة السياسية في الحد من ظاهرة العنف السياسي، وكانت قيمة "بيتا" للمتغير في العينة ككل (-096,) وبقيمة (-114, و-077,)

في عينة الذكور والإناث على التوالي وبدالة إحصائية عند مستوى (01,) في كل النماذج. وقد يعود ذلك إلى زيادة تعليم فئة الشباب وانفتاحهم على العالم الخارجي أكثر مما هو عليه بين من يكبرونهم بالسن.

جدول (3)
نتائج الانحدار للتنبؤ بالوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي لدى أفراد العينة ككل وللذكور والإناث

المتغير	العينة ككل (N = 1,450)			الذكور (N = 611)			الإناث (N = 839)		
	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta (β)	دالة "t"	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta (β)	دالة "t"	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta (β)	دالة "t"
التسامح	,420	,461	,000	,436	,463	,000	,407	,457	,000
التواصل	,224	,120	,000	,111	,054	,148	,312	,157	,000
التدين	,217	,098	,000	,242	,107	,004	,197	,091	,003
العمر	,961-	,096-	,000	1,162-	,114-	,002	,758-	,077-	,013
العضوية	1,039-	,070-	,003	1,219-	,090-	,013	,923-	,057-	,053
المذهب	,439-	,036-	,114	1,065-	,084-	,018	,033	,003	,928
الدخل	,097	,008	,738	,119-	,010-	,776	,293	,021	,471
التعليم	,046	,007	,764	,017-	,003-	,945	,137	,020	,493
النوع	,603-	,060-	,015	--	--	--	--	--	--
نسبة التفسير R_2	,290			,293			,296		

ولا يختلف متغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة من حيث الأهمية عن متغير التواصل الاجتماعي لاشتراكهما بالخلفية نفسها للنشاط المجتمعي. فنتائج هذا المتغير قد جاءت أيضاً بقيم مهمة وذات دلالات إحصائية سواء في العينة ككل (–070,) أو في عينة الذكور (–090,) أو في عينة الإناث (–057,)، وقد

يشير متغير العضوية هنا إلى أن الفرد الذي يحرص على العضوية في مؤسسات المجتمع المدني يكون – بحكم تجربته في المشاركة المجتمعية – أكثر وعياً بأهمية المشاركة السياسية بوصفها آلية للحد من مشاعر التطرف والعنف السياسي.

أما متغير المذهب فلم يكن مهماً إلا بعينة الذكور فقط؛ حيث إن قيمة بيتا كانت (–084,) وبدالة إحصائية عند مستوى (05,). فالذكور ومن كان مذهبهم المذهب السّني يعتقدون بأن العُنف السياسي ناشئ نتيجة غياب المُشاركة الواقعية في المجتمع؛ أي مُشاركة أفراد المجتمع في مؤسسات الدولة المختلفة، ويرون أن عدم مشاركة المواطنين في صناعة القرار على المستويات المختلفة يكون سبباً في العنف واللااستقرار السياسي.

أما ما يتعلق بمتغيري الدخل السنوي والمستوى التعليمي فلم تظهر النتائج – كما هو مبين في جدول (3) – علاقة ارتباط قوية أو ذات دالة إحصائية مع متغير الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وقد يعود ذلك – ربما – إلى تقارب أفراد العينة في المستوى التعليمي والاقتصادي.

وبهذا تكون متغيرات التسامح الطائفي والقبلي ومتغير النشاط والتواصل الاجتماعي ودرجة التدين وعضوية أفراد العينة في جمعيات النفع العام بالإضافة إلى متغيرات المكانة كالعمر والمذهب الديني من أهم المتغيرات التي فسرت دور المشاركة السياسية وأهميتها في الحد من ظاهرة العنف السياسي. ويتضح من جدول (3) أن نموذج تحليل الانحدار دال، وقد فسرت المتغيرات المستقلة مجتمعة ما يقارب من 29% من التباين الكلي في المتغير التابع "الوعي بأهمية المشاركة السياسية في الحد من العنف السياسي"، كما جاءت بحسب نسبة التفسير "R2" على مستوى العينة ككل (290,) ومستوى عينة الذكور (293,) والإناث (296,).

المُناقشة والاستنتاج:

أظهرت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالات إحصائية بين البيانات الديموغرافية والاجتماعية للمواطنين وقناعتهم بأهمية المشاركة السياسية بوصفها آلية عملية لاستقرار المجتمع والقضاء على منافذ التطرف والعنف السياسي.

فنتائج الدراسة قد كشفت أن المواطن الكويتي – على الرغم من التباين في خلفياته الديموغرافية والاجتماعية ودرجة تدينه وأنماط نشاطه وتواصله الاجتماعي – على دراية ووعي بأسباب العنف السياسي الناتج من الخلل في البناء الاجتماعي.

وإن تعددت مكامن الخلل في البناء الاجتماعي المؤدية لبروز ظاهرة العنف فإن الدراسة قد ركزت على عامل رئيس له الدور البارز في ظهور العُنف السياسي وهُو غياب المُشاركة السياسية في صُنع القرار، وأهمية دمج أفراد المجتمع بمؤسساته الحيوية. فقد أدرك المواطن الكويتي أن شعور الإنسان بالحرمان من المُشاركة السياسية والتهميش في صُنع القرار وكون المجتمع قد سلب منه حق التعبير وشعوره أن دوره ومشاركته ليست ذات قيمة أو أنها صورية وشكلية، سيؤدي إلى انخراطه في أعمال عنف ضد الدولة ومؤسساتها وتغيير الواقع لإثبات حقه الفعلي في المواطنة. ولعل وعي المواطن الكويتي بهذه الحقيقة جاء منسجماً مع أدبيات البحث السابقة، فنتائج الدراسة أظهرت أن غالبية المواطنين من الأكثرية السنية من الذكور والأكبر سناً والأكثر نشاطاً وتواصلاً وعضوية في هيئات المجتمع المختلفة والأكثر تديناً بالمفهوم الدعوي والأكثر تسامحاً وقبولاً لفئات المجتمع التي يختلف معها يكونون أكثر إدراكاً لأهمية المشاركة السياسية في كبح بروز ظاهرة العنف السياسي. وقد أثبتت الدراسات صحة هذه الفروض، التي تربط بين غياب المُشاركة السياسية وبروز العُنف السياسي. وتطابقت نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة التي قام بها علي ليلة (2007)، ووجد فيها أن غياب المُشاركة يؤدي إلى تباطؤ التحول الديمقراطي، وهذا بدوره يؤدي إلى اغتراب الشباب وضعف ولائهم، وفي النهاية يصبحون مصدراً من مصادر العُنف السياسي. فالمُشاركة أداة رئيسة عند الشباب الذين يسعون لتأسيس هوية المواطنة الكاملة، فمن دون المُشاركة الحقيقية تكون الهوية الوطنية منقوصة، وهذا بذاته يؤدي إلى الاغتراب (عبد العزيز الأحمد، 2007)، بل هو مُقدمة وسبب للعنف في المجتمع. فعند إحساس الفرد بالحرمان من المُشاركة في صُنع القرار، وخاصة في العصر الحديث، ومع نمو الأفكار الديمقراطية وتطورها فإن المجال يكون مُهيأ لرفض مؤسسات المجتمع السياسية، والدخول معه في صراع يتحول إلى عُنف سياسي بدرجات مختلفة بحسب الوقت وتجاوب المجتمع (Sambnis, 2002 ؛Muller, 1985).

وكان من أبرز المتغيرات المفسرة لأهمية المشاركة السياسية بوصفها آلية للاستقرار السياسي – خلفية التسامح التي تميز بها غالبية أفراد العينة. فالأفراد الذين ينبذون التعصب القبلي والطائفي ويؤمنون بأهمية شيوع ثقافة التسامح في مجتمعاتهم يدركون جيداً أن فقدان هذه الثقافة في أي مجتمع سيكون مقدمة طبيعية لتفاقم ظاهرة اللااستقرار والعُنف السياسي. وتكون هذه الحالة أكثر بروزاً عندما

يتعصب بعض المواطنين لمذهبهم الديني أو لقبيلتهم أو حتى لخلفياتهم العائلية والطبقية خاصة في مجتمعات تغيب فيها مؤسسات المجتمع المدني، أو تتحول بعضها إلى مؤسسات قبلية وطائفية؛ مما ينعدم فيه الحوار السياسي. وعندئذ يكون الرجوع إلى الطائفة أو القبيلة أو العائلة أو الطبقة، ومصالح أبناء هذه الفئات، ويتحول التعصب من القبيلة إلى القبلية، ومن الطائفة إلى الطائفية؛ أي تكون الطائفة أو القبيلة هي المرجع لإبداء الرأي في القضايا المختلفة دون الرجوع إلى الدستور أو القانون (إبراهيم، 1992). وهذا بدوره يؤدي إلى الاحتكاك في جميع قطاعات الحياة، ومن ثم يؤدي إلى العُنف السياسي بين الجماعات القبلية أو الطائفية وأيضاً الدولة. وكما ذكرنا، فإن الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي أفرزت تنشئة سياسية إيجابية يتسم أفرادها – إجمالاً – بالإيمان بأهمية التعايش بين جميع فئات المجتمع، كما قد مكنت هذه الثقافة مكونات المجتمع الكويتي من امتصاص أية مواقف متشنجة من بعض الأطراف المتطرفة أحياناً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المواطن الكويتي الأكثر متابعة للأحداث السياسية والاجتماعية من خلال تواصله وحضوره الندوات والمُحاضرات السياسية والمشاركة في التصويت والانتخابات المختلفة أو حرصه ليكون عضواً في مؤسسات المجتمع المدني – عادة ما يكون أكثر وعياً بالأحداث السياسية ومجريات الأمور في مجتمعه، ومن ثم أكثر إدراكاً وتوقعاً لحدوث العنف السياسي. وبهذا تتبلور لديه – بوصفه مُتابعاً وناشطاً اجتماعياً – معرفة شمولية بمجريات الأمور، وبمرور الزمن يستطيع فهم العلاقة التي تربط التواصل الاجتماعي بمسألة الاستقرار السياسي. كما أظهرت الدراسة نتائج فارقة في عينة الإناث في متغير التواصل الاجتماعي؛ فالإناث الأكثر نشاطاً ومشاركة في عملية الترشح والتصويت في الانتخابات العامة، وأكثر تواصلاً مع محيطهن الاجتماعي والأكثر عضوية بمؤسسات المجتمع المدني يكن أكثر وعياً بأهمية المشاركة السياسية كعملية من عمليات الاستقرار السياسي. وبالإضافة لمتغير النشاط والتواصل الاجتماعي والعضوية، فقد وجدت الدراسة أيضاً وجود علاقة بين الذكور الراشدين من أتباع مذهب الغالبية السنية والناشطين دينياً بالمفهوم الحركي والدعوي؛ حيث إنهم كانوا أكثر انفتاحاً على الآخر وأكثر فهماً لتبعات التعصب الفئوي على استقرار المجتمع. وهذه النتائج – بشكل عام – تنسجم وما أكدته الدراسات السابقة (Cohn & Arato, 1992 ؛Ukiwo, 2003 ؛Presell, Green & Gurevich, 2001) من أهمية احترام قيم التعددية ورفض مشاعر التعصب والإقصاء المؤدية إلى الصراعات المجتمعية.

وفي الختام، فإن غياب المُشاركة السياسية وسياسة التهميش لها أثر كبير على الاستقرار السياسي وتمهيد الأرضية لخلخلة البناء الاجتماعي ونمو التطرف السياسي ضد الدولة، ومن الدولة ضد المُطالبين بالمُشاركة السياسية. وسيتحول هذا الصراع إلى عُنف سياسي يكون في المحصلة النهائية حرباً أهلية في أقصاها. وكما أسلفنا، فإن نظرة أفراد المجتمع ووعيهم بأبعاد مثل هذه الحالة يشكل أساساً جوهرياً في تحديد ماهيتها ونتائجها وطريقة التعامل معها. فنظرة المجتمع إلى أي قضية هي الكفيلة بتحديد طبيعة هذه القضية وتداعياتها. فالمشكلة لن تكون مشكلة بذاتها بقدرما تكون بالكيفية التي ينظر أفراد المجتمع إليها أو الحكم عليها كظاهرة سلبية وذات تبعات اجتماعية سيئة (Fuller & Myers, 1941). وقد كشفت الدراسة درجة وعي كبيرة لدى المواطن الكويتي بمشكلة العنف السياسي وأسبابها؛ مما يشكل هذا الوعي ضمانة مستقبلية لاستقرار المجتمع وكبح ظاهرة العنف السياسي، ولعل مرد هذا الوعي – كما أشار وطفة (2013) – يعود إلى تشبع الشباب الكويتي بالطابع الديموقراطي للحياة السياسية في الكويت نتيجة ما تعارفت عليه الكويت من حريات وإرث برلماني عريق له بصماته الواضحة على ثقافة المجتمع الكويتي إذا ما قورن بالدول العربية والخليجية الأخرى.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

نتيجة لما يمر به العالم العربي من نقلة اجتماعية كبيرة في العصر الحديث، تمثلت بأحداث الربيع العربي وما صاحبها من عنف سياسي وتدخلات أجنبية وإقليمية وتداعيات كبيرة، أدت إلى تغيير جذري في بعض الأنظمة العربية فقد أصبح لزاماً الاهتمام بدراسة ظاهرة العنف السياسي ومسبباتها والعمل على الحد من حدوثها خاصة بين أوساط الشباب العربي الذي عانى ويعاني حالة الاغتراب والتهميش السياسي وتجاهل الأنظمة العربية لحقوقه ومطالبه بالعدالة وتكافؤ الفرص والديموقراطية. وبناء عليه فالدراسة توصي بما يلي:

– ركزت الدراسة الحالية على درجة وعي المواطن الكويتي بأهمية انعدام المشاركة السياسية بوصفها سبباً في بروز ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات الحديثة. ونقترح على الباحثين في هذا المجال دراسة أسباب أخرى، كالجانب الاقتصادي وثقافة التطرف والأيديولوجيات المنحرفة ودور الأسرة والمدرسة وغيرها.

– حث المؤسسات السياسية وأصحاب القرار في الدولة على تفعيل المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع وبث روح المواطنة للمحافظة على استقرار النظام السياسي.

– العمل على تعزيز ثقافة التسامح والتعددية وقبول الآخر ونبذ ثقافة الإقصاء ومنع تجذيرها في المجتمع من خلال استخدام المؤسسات التربوية والدينية وتقاليد المجتمع وإرثه الثقافي والشعبي.

– العمل على إشراك فئة الشباب في مختلف الأنشطة الإنمائية وفتح قنوات المشاركة لهم سواء كانت سياسية أم رياضية أم اجتماعية وغيرها.

– تشجيع الشباب على الانخراط في العمل التطوعي وخلق الشعور بأهمية دورهم في إنجاز أهداف المؤسسات الاجتماعية واستراتيجياتها.

– تشجيع المرأة على المشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمعات المدنية والانخراط في شتى الأنشطة الاجتماعية والسياسية؛ وذلك لتقوية دورها في المجتمع.

– العمل على مراجعة المنهاج الدراسي وتطويره من خلال دمج مفاهيم العمل التطوعي وخدمة المجتمع وقيم المواطنة والانتماء في الكتاب المدرسي.

– إنشاء وتمويل مراكز علمية وفكرية، مهمتها متابعة ما يدور في المجتمع من مظاهر سلبية تخل في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والقيام بتعزيز مفاهيم الثقة في مؤسسات المجتمع المختلفة.

– الاهتمام بدور الإعلام، وذلك عن طريق تزويد الجماهير بمعلومات وتحليلات دقيقة بماهية العنف السياسي وأسبابه وتداعياته، وخلق مناخ يرتقي بمستوى الوعي العام لهذه الظاهرة كجزء من ثقافة المجتمع السياسية.

المراجع:

أحمد زكي بدوي. (1986). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان.

الإدارة المركزية للإحصاء. (2010). **المجموعة الإحصائية السنوية**. العدد السابع والأربعون، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

أنتوني غدنز. (2005). **علم الاجتماع** (مع مدخلات عربية). ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جامعة الحاج. (2010). **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: 76–98، دراسة تحليلية**. شبكة النبأ المعلوماتية.

حسن البصري. (2001). **العنف الأسري: الدوافع والحلول**. الرياض: دارالمحجة البيضاء.

حسنين توفيق إبراهيم. (1999). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سالم محمود. (2011). **المواطنة في المجتمع الكويتي بين إشكاليات مفاهيمية وتحديات مجتمعية**. الكويت: جامعة الكويت – مركز الدراسات الإستراتيجية و المستقبلية.

سعد الدين إبراهيم. (1992). **تأملات في مسألة الأقليات**. الكويت: دار سعاد الصباح.

شعبان الطاهر الأسود. (2003). علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبدالعزيز الأحمد. (2010). **أزمة الهوية لدى الشباب الجامعي الكويتي في ظل التغيرات والتحديات المعاصرة: دراسة وصفية تحليلية**. سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 28، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

عبدالعزيز الحيص. (2014). فصل عن "التفاعلات الإقليمية والدولية لمنظومة التعاون الخليجي في ضوء الربيع العربي"، منشور في كتاب "الخليج في سياق إستراتيجي متغير" (تأليف مجموعة باحثين، وحرره محمد بدري عيد وجمال عبد الله. الناشر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم).

عبد العزيز الدوري. (1984). **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبداللطيف خليفة. (2002). **العلاقة بين الاغتراب والمفارقة القيمية لدى عينة من طلاب الجامعة**. القاهرة: دارغريب للطباعة والنشر.

عبداللطيف خليفة. (2005). مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية والمجتمع المصري. **دراسات عربية في علم النفس**، المجلد الرابع، العدد الأول، القاهرة.

عبدالمجيد منصور وزكريا الشربيني (2000). **الأسرة على مشارف القرن 21**. القاهرة: دار الفكر العربي.

عدلي السمري. (2001). **العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

علي أسعد وطفة. (2013). **اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الثورات الشبابية العربية: تأثير المرجعيات والمتغيرات الأكاديمية**. الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 36.

علي الكواري. (2003). **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية: في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي ليلة. (2007). **تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو– المصرية.

وليد قلادة. (2000). مبدأ المواطنة : دراسات ومقالات، **المستقبل العربي**، مجلد 23، العدد 255، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف علي. (2013). **المواطنة لدى الشباب الجامعي في المجتمع الكويتي: دراسة تطبيقية**. الكويت: جامعة الكويت، إدارة الأبحاث.

Almond, G. A. & Verba, S. (1963). *The civic culture*. Princeton, N. J.: Princeton University Press.

Belsley, D. A., Kuh, K. & Welsch, R. E. (1980). *Regression Diagnostics: Identifying influential data and sources of collinearity*. *New York: John Wiley & Sons*.

Brennan-Galvin, E. (2002). Crime and violence in an urbanizing world.*Journal of International Affairs,* 56, 123-146.

Cohen, J. L. & Arato, A. (1992). *Civil society and political theory*. Cambridge, MA: MIT Press.

Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American Journal of Sociology, 94,* 95-120.

Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity*. New York: Free Press.

Fuller, R. C. & Myers, R. (1941). The natural history of a social problem. *American Sociological Review,* 6, 320-32.

Goldstone, J. (2001). Demography, environment, and security. In *Environmental Conflict,* edited by Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch. Boulder: Westview Press.

Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel*. Princeton: Princeton University Press.

Hegre, H., Ellingsen, T., Gates, S. & Gleditsch, N.. (2001). Toward a democratic civil peace? Democracy, political change, and civil war, 1816-1992. *American Political Science Review*, 95, 33-48.

Hudson, M. (1977). Arab *Politics: The search for legitimacy*. New Haven: Yale University Press.

Is'haq, T. (2005). Women's participation and democracy, *Journal of Near Eastern Affairs, Issue 9, Middle East Research Center*, Ain Shams University: Cairo, 98-135.

Kaye, D., Wehrey, F., Grant, A. & Stahl, D. (2008). *More freedom, Less terror?: Liberalization and political violence in the arab world*. Rand Corporation, Santa Monica: CA.

Lia, B. (2005). *Globalization and the future of terrorism: Patterns and predictions*. London: Rutledge.

Mclean, I. & McMillan, A. (2009). *The Concise dictionary of politics*, Oxford University Press, www.oup.com

Menaldo, V. (2012). The Middle East and North Africa's resilient monarchs. *The Journal of Politics*, 74(3), 707-722.

Muller, E. N. (1985). Inequality, regime repressiveness and political violence. *American Sociological Review*, 50(1), 47-61.

Ngai, N. P. (2009).Youth research in Asia: Themes and perspective. In "Growing up in a globalized world: An International Reader", pp.3-20. New Delhi: MacMillan Publishers India Ltd.

Nye, J. S., Jr. (1997). Introduction: The decline of confidence in government. In J. S. Nye, Jr., P. D. Zelikow, & D. C. King (Eds.), *Why people don't trust government* (pp. 1-18). Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Odoemelam, U. B. & Aisien, E. (2013). Political socialization and nation building: the case of Nigeria. *European Scientific Journal*, 9 (11), 237- 253.

Ofoeze, H. G. A. (2001). *Political parties and pressure groups, Willy Rose and Appleseed Publishing Coy, Abakaliki, Ebonyi State, Nigeria.*

Paxton, P. (2002). Social capital and democracy. *American Sociological Review*, 67 (April): 254-277.

Persell, C. H., Green, A. & Gurevich, L. (2001). Civil society, economic distress, and social tolerance. *Sociological Forum, 16(2), 203-230.*

Piazza, J. A. (2008). Do democracy and free markets protect us from terrorism?. *International Politics,* 45, 72-91.

Pollock, P. H. (1983). The participatory consequences of internal and external political efficacy: A research note. *Western Political Quarterly,* 36, 400-09.

Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon and Schuster Paperbacks.*

Sambnis, N. (2002). A Review of recent advances and future directions in the quantitative literature on civil war. *Defense and Peace Economics*, 13, 115-143.

Sapiro, V. (1994). Political socialization during adult-hood: Clarifying the political time of our lives. *Research in Micro Politics*, 4, 197-223.

Seligson, M. (2002). The renaissance of political culture or the renaissance of the ecological fallacy. *Comparative Politics*, 34 (April): 273-292.

Sigel, R. (1989). *Political learning in adulthood.* (Ed.) University of Chicago Press, Chicago.

Sigel, R. (1995). New directions for political socialization research. *Perspectives on Political Science,* 24(1), 17-22.

Southwell, P. L. (1985). Alienation and nonvoting in the United States: A refined operationalization. *Western Political Quarterly*, 38, 663-73.

Thomas, W. I. & Thomas, D. S. (1928). *The child in America: Behavior problems and Programs. New York: Knopf.*

Ukiwo, U. (2003). Politics, ethno-religious conflicts and democratic consolidation in Nigeria. *Journal of Modern African Studies,* 41(1), 115-138.

Ulbig, S. G. (2002). Policies, procedures, and people: Sources of support for government. *Social Science Quarterly*, 83(3), 780-809.

Urdal, H. (2008). Population, resources and political violence. Jo*urnal of Conflict Resolution, 52*(4), 590-617.

Urdal, H. (2006). A Clash of generations? Youth bulges and political violence. *International Studies Quarterly*, 50, 607-629.

Welzel, C. (2007). Are levels of democracy affected by mass attitudes? Testing attainment and sustainment effects on democracy. *International Political Science Review*, 28 (4), 397-424.

Yom, S. L. (2012, April). Understanding the resilience of monarchy during the Arab spring. *Foreign Policy Research Institute*. *Retrieved from* www.fpr.org

قدم في: يونيو 2014
أجيز في: ديسمبر 2014